20180830-00042-2

لجنة أهالي المخطوفين
والمفقودين في لبنان

علم وخبر

29/أد

طاولة حوار الصليب الأحمر الدولي 2018/08/30

حضرات ..... المحترمين،

ما الذي يمكن قوله بثلاث دقائق عن مأساة مستمرة منذ 43 سنة؟

دعوني أحاول لأنها فرصة لن تتجدّدَ أمامي في المدى المنظور،

دعوني أحاول أن أزوّدَ كل واحدٍ وكل واحدةٍ منكم

ببطاقةِ هوية عن قضيتِنا...

لتبلّغوها إلى حكوماتِ دولِكم ولتشهروها بوجهِ مسؤولينا...

سيداتي، سادتي،

عام 1975، قبل 43 سنة، بدأت الحربُ أو الحروبُ في لبنان كما تشاؤون، ومعها بدأت مأساةُ المفقودين وذويهم...

عام 1982، أي قبل 36 سنة، تأسست "لجنةُ أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" التي لي شرفُ تأسيسِها وترؤسِها منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

عام 1989، أي منذ 29 سنة، وَضعَ اتفاقُ الطائف حداً للحربِ اللبنانية. واعتقدنا أن مجيءَ السلمِ سيفتحُ البابَ لمعالجةِ ما راكمته الحربُ من مآسٍ علينا وعلى غيرِنا...

عام 2000 أي منذ 18 سنة، ونتيجةَ نضالٍ دؤوبٍ ومضنٍ لم يتوقف يوماً ، نجحنا في الاستحصالِ على أولِ اعترافٍ رسمي بقضيتِنا (كانت حكومة الرئيس سليم الحص آنذاك)، وتمَّ الإقرارُ لأوّلِ مرة، عبرَ وثيقةٍ رسميةٍ بوجودِ مقابرَ جَماعية في هذا البلد...

عام 2008 أي منذ 10 سنوات ، تعهّد فخامةُ رئيس الجمهورية في خطاب القسم بالعملِ الدؤوبِ للكشفِ عن مصير المفقودين.

كما وضعت ثلاث حكومات متتالية وجوب حل هذه القضية في سلم أولويات اهتماماتها في ثلاثة بيانات وزارية لنيل ثقة المجلس النيابي (2008 – 2014).

عام 2014 أي قبل 4 سنوات ونصف، أقّر مجلس شورى الدولة، أعلى سلطة قضائية إدارية، بحق أهالي المفقودين بمعرفة مصير ذويهم.

2018.830-00046-2

سيداتي، سادتي،

منذ ثلاثة عقود ونصف، بدأ تحركنا (نحن الطائفة اللبنانية الوحيدة التي تضم أشخاصاً من كافة الطوائف والمناطق و... وربما أفراداً من الدول التي تمثلونها). كنا وحدنا في أول عقدين. لاحقاً صارلنا إطارٌ أصدقاءٍ داعم ثم حلفاءٌ في مقدمتهم الصليب الأحمر الدولي. عملنا جنباً إلى جنب وكأننا نحن المسؤولين عن الدولة وليست هي المسؤولة عنّا... وقد استطعنا التقدمَ خطواتٍ في السنوات الأخيرة فوضعنا اللمساتِ الأخيرة لما نسمّيه "حل العدل الأدنى" أي أننا لم نعدْ نطالبُ بأكثرِ منه ولكننا في الوقتِ ذاتِه لا نستطيعُ أن نقبلَ بأقلِ منه.

هذا الحل، الذي تبنته شرائحُ واسعة من المجتمع اللبناني ، كما تبنته أكثريةُ القياداتِ الحزبيةِ ونوابٌ من كافة الكتل البرلمانية، يقوم على جزئين:

- جمعُ وحفظُ العينّاتِ البيولوجيةِ من أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً تمهيداً لإجراء فحص الحمض النووي كشرط ضروري للتعرف على هويات المفقودين أحياء أو أمواتا كانوا وفق آلية الجزء الثاني للحل.
هذا الجزء سلّمتْ به الدولةُ ضمناً عندما قبِلتْ هبةً من الصليب الأحمر عام 2016 . وقد بدأ الصليب الأحمر بتنفيذه. المطلوب الآن من رئيس حكومة تصريف الأعمال أو الحكومة قيد التأليف الموافقة على مشروع اتفاق مقدم من قبل الصليب الأحمر لجمع وحفظ عيناتنا البيولوجية وتكليف وزارة الداخلية المباشرة فوراً بمتابعة تنفيذه بعد استلام ما أنجزه الصليب الأحمر بهذا الخصوص.

- إنشاءُ هيئةٍ وطنيةٍ مستقلةٍ مهمتُها الوحيدةُ الكشفُ عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً وفق إقتراح قانون موجودٍ في مجلس النواب ينتظر إحالته إلى الهيئة العامة بعدما أقر من قبل لجنة الإدارة والعدل ولجنة حقوق الإنسان النيابيتين.
هذا الجزء يتطلب عرض اقتراح القانون على الهيئة العامة لمجلس النواب في أول جلسة يعقدها، سواء عقدت لتشريع الضرورة أو التأمت في جلسة تشريعية عادية بعد تشكيل الحكومة لا فرق . مع الإشارة إلى هذا القانون قد أخذ بالإعتبار خصوصيات الوضع اللبناني، ولم يقاض أحداً عن إرتكابات الحرب مما يعني تسليماً ضمنياً بقانون العفو.

سيداتي، سادتي،
هذا هو الواقعُ الأليم. هذه هي الحلولُ الممكنة... دفعنا قسطَنا من العذاب، قمنا بواجباتِنا وبأكثر منها وغلّبناها على حقوقنا. حان وقتُ الحل. متسلحين بنصيحةِ فخامة الرئيس ميشال عون بالسير قدماً دون السماحِ بأن تلوِّثُ الخلافاتُ السياسيةُ قدسيةَ القضية. نريد من كل واحد أو واحدة منكم في بداية أو نهاية كل لقاء مع مسؤول وزاري او نيابي أو عسكري أو مالي أو حزبي أن تسألوه دون كلل "أين صار حل العدل الأدنى؟ أين صارت قضية المفقودين؟ متى تنوونَ التصرفَ كدولةٍ مسؤولةٍ مع هذه الشريحة من مواطنيكم؟

شكراً جزيلاً لإصغائكم